

دور التكامل الاقتصادي في التنمية المتوازنة

د. محمد فرحي*

ملخص البحث: تشكو معظم الدول النامية - وكذا بعض الدول المتقدمة - من ظاهرة الازدواج القطاعي، و ما يترتب عنه من ضعف للإنتاج الكلي، تفكك صناعي، هجرة ريفية، انعدام الاستقرار والأمن وغيرها من المشكلات. وهي ناجمة عن استحواذ أقطاب النمو الاقتصادي على مختلف الموارد المالية، الصناعية والبشرية، واستغلالها لصالحه على حساب المحيط العاجز (حسب تعبير فريدمان وسمير أمين) عن الاستفادة من المؤثرات الخارجية. وفي مثل هذه الظروف تتجه نشاطات القطاع الخاص نحو المجالات الأكثر ربحية، بينما يتوقع أن تكون نشاطات المؤسسات العمومية أكثر نضجا، وأعمق بعدا، بحيث تضيف إلى استراتيجيتها أبعاد الزمان والمكان. ومن ثمة تقع على عاتق الدولة دون غيرها مسؤولية التدخل لإعادة توجيه قوى الجذب في الاتجاه الذي يسمح بتحقيق التوازن الاقتصادي القطاعي والإقليمي، وقد يكون ذلك ممكنا عن طريق مراكز الإنعاش للإقتصاد. **الكلمات المفتاحية:** الاندماج الاقتصادي، التكامل، آثار الجبر، الوفورات الخارجية، التوازن الجهوي، النسيج الصناعي، الهياكل القاعدية، مراكز الانعاش.

مقدمة

اهتمت النظرية الاقتصادية، منذ أكثر من عقدين من الزمن، بعملية التكامل كطريقة جديدة لإنشاء تيارات حديثة للعلاقات الاقتصادية الدولية، فاتجهت هذه النظرية نحو البحث في المشكلات الناتجة عن الاتحادات الجمركية بين الدول الواقعة ضمن مجال التكامل، ودراسة الرفاهية الاقتصادية التي يعكسها التكامل على سكان هذه البلدان، بعد تغيير نمط التجارة ونمط الاستهلاك بها¹. ثم ظهرت محاولات حديثة لفحص العلاقات بين التكامل الاقتصادي والتنمية ودراسة التأثيرات المتبادلة بينهما، ذلك أن اقتصادات الدول المتخلفة ما انفكت تشكو من الازدواجية القطاعية، والتفكك الداخلي، وظاهرة ارتباط نشاطاتها بالعالم الخارجي.

*أستاذ محاضر، المدرسة العليا للتجارة - الجزائر، رئيس فرقة بحث بالمخبر.

لذلك فإن المجهودات الرامية إلى محاولات دمج نظريتي التكامل الاقتصادي والتنمية واقتباس الإطار النظري لعملية التكامل وتطويرها لاحتياجات التنمية في البلدان النامية تتجه إلى دراسة التغيرات البنوية التي تجري داخل هذه الدول، خاصة في ظل ما تؤثر به ظاهرة العولمة والانفتاح فيها من عدة جوانب تزيد المشكلة تعقيدا. لأن الهدف الأساسي للتكامل في البلدان المتخلفة هو إحداث تغيرات سريعة وحاسمة في الهياكل الإنتاجية والبنى القاعدية باتجاه التنسيق والتخصص أكثر مما هو مجرد توسيع بسيط في مجال التجارة الداخلية ضمن نطاق البنية الاقتصادية القائمة². مثلما هو الحال في الدول الصناعية المتقدمة.

لذلك تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء حول مشكلات التنمية الاقتصادية في ظل انعدام التوازن، ثمّ البحث في مفهوم التكامل الاقتصادي القطاعي والإقليمي وإبراز أهمية تزامنها، إلى جانب البحث في متطلبات أحداث هذا التكامل. وذلك ضمن الفقرات التالية:

الفقرة الأولى / مشكلات التنمية الاقتصادية غير المتوازنة.

الفقرة الثانية / ضرورة التكامل الاقتصادي القطاعي.

الفقرة الثالثة / التكامل الاقتصادي الإقليمي.

الفقرة الأولى: مشكلات التنمية غير المتوازنة

لقد سمح توافر الشروط الأساسية للإنتاج، كالمواد الأولية، العمالة المتخصصة، والبنى الأساسية (بنوك، وسائل الاتصال، والنقل) وغيرها، في مناطق معينة دون أخرى، بأن يكون تركز الصناعات في المناطق "الخصبة" وإبقائها قريبة من بعضها البعض، وذلك ما تميزت به المدن الكبيرة. بينما ظلت المدن الصغيرة، القرى، والأرياف تعاني من تأخر نشاطات الإنتاج والتصنيع، نتيجة لغياب تلك الشروط مقارنة إلى المدن الكبيرة.

وقد أدى التركيز الصناعي في المدن الكبيرة، ويؤدي في حالة وجوده، إلى توليد وزيادة مشكلات التنمية الاقتصادية. فالمركز الصناعي الحضري حينما يحدث تأثيراته على المحيط الذي نشأ فيه، فإنه غالبا ما يكيف تلك التأثيرات لصالحه، وعلى حساب المحيط الخارجي له. وقد أشار "فريدمان" إلى العلاقة الترابطية غير المتوازنة التي تنظمها التنمية الصناعية في مجال ما، في نموذج مقارنة "المركز والمحيط"، حيث يوضح في هذا

النمط للتنمية أن المركز ينشئ جملة من الابتكارات المادية والتكنولوجية والإدارية... إلخ، التي تكون حيوية دينامية في هيكل المحيط³.

ويؤثر في المحيط عوامل امتداد آثار هذه الابتكارات، والهجرة وحجم الاستثمارات، وهي عوامل يؤثر كل منها في النظام الاجتماعي والثقافي، وفي ميزان القوى السياسية، وذلك بحسب حجم التجمع ونقط تركز النشاطات الاقتصادية. وحين تكون علاقة المركز بالمحيط غير متوازنة فإن نموه يحول المحيط إلى منطقة تابعة، حيث تساق ثرواتها الطبيعية والبشرية نحوه، على حساب النشاطات الأخرى الممكنة في نفس المجال، مما يحدث ازدواجية قطاعية.

إن هذه الازدواجية تكون أكثر وضوحا في الاقتصاد المختلف، إذ نجد الدول النامية وبعضها من الدول الصناعية، تعاني من أضرار عدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وعدم الاستقرار في التوسيع العمراني المرتبط بارتفاع الكثافة السكانية، ولنا في الجزائر أقرب مثال في هذا الموضوع الذي ما فتئت الدولة تحاول القضاء عليه بعدة وسائل. ويمكن استعراض أهم السلبات التي تنتجها هذه الازدواجية في مجموعتين من المشكلات، الأولى اقتصادية والثانية اجتماعية.

أولا: المشكلات الاقتصادية

لسوء التوزيع الإقليمي للصناعات أضرار تؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية(2). فالتمركز الشديد لرؤوس الأموال التقنية والمالية في مناطق معينة دون غيرها، يشكل قوة جذب للموارد البشرية والطبيعية، فيستأثر المركز الصناعي الحضري بالإطارات والمهندسين والعمالة المكونة، والأجنبية منها خاصة، التي تنقل كاهل الدولة، أو بعض هياكلها أو أفرادها، إذ في حالة المؤسسات العمومية، يتم تمويل هذه العمالة عن طريق الموارد العمومية أي باقتطاع نسب من دخول بعض الفئات المنتجة، أو عن طريق النظام الضريبي والأسعار النسبية للمنتجات.

ونتعاظم تكاليف التصنيع خاصة عندما تتأخر الاستثمارات عن الآثار المنتظرة من نشر الابتكارات، وتجديد المحيط وتصنيعه. لأنه إذا انعدم نشر الآثار الإيجابية للتنمية، فمعنى ذلك أن لتركز الموارد في أنواع محددة من النشاطات عوائق تحول دون التوسع في عملية التنمية. مما ينتج عنه تشغيل بعض الوحدات الإنتاجية دون طاقتها الفعلية

لكونها تواجه صعوبات ناتجة عن تأخر بعض الوحدات الأخرى في عملية التنمية، فتتسأ عن ذلك حواجز في التمويل أو في استيعاب التكنولوجيا أو في تصريف الإنتاج.

ومن جانب آخر فإن افتقار المحيط الخارجي للوحدات الإنتاجية إلى التجهيزات الضرورية والبنى الأساسية، كشبكة الاتصالات والمواصلات ... إلخ. ينتج تأثيرات التعطيل (مثلما يسميها "فرانسوا بيرو"⁴) للتدفقات السلعية، وبحول دون نشر الابتكارات المتوقعة. وتدل هذه الآثار السلبية على سوء استغلال الموارد الاقتصادية والحد من مساهمة التصنيع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

وتؤثر التنمية غير المتوازنة بشكل خاص على القطاع الفلاحي، إذ لسوء التوزيع الصناعي أضرار متعددة على هذا القطاع، تتمثل في استنزاف موارده الطبيعية (الترايبية والنباتية والحيوانية) وسوء استغلالها⁵.

وقد أدى التوسع الصناعي في بعض المناطق إلى تخريب الأراضي الزراعية والغابات، وهو أمر يؤدي إلى الإخلال بالتناسق الطبيعي للبيئة والمناخ، وانجراف التربة وعدم المحافظة على خصوبة الأرض ومردوديتها، وهو ما أصبح أكثر حدة في الدول الجنوبية رغم وجوده في مختلف أرجاء عالم اليوم، واستحداث معاهدة كيوتو مؤخرا للتخفيف من آثار التلوث والاستغلال غير العقلاني للطبيعة.

ويظهر الاستغلال السيئ للأراضي الزراعية في إنشاء المدن والمصانع بها، مما يؤدي إلى إتلاف التربة، و تلوث الهواء والمياه. وتساهم هذه المساوئ كلها في تخفيض الإنتاج الفلاحي وإنتاجية العمل بصفة عامة في الدول التي لا تستطيع تعويض انخفاض مردودية الأرض بالمواد التكنولوجيات الحديثة.

إن التأخر الكبير الذي يعرفه القطاع الفلاحي، وعدم قدرته اكتساب التجهيزات التي تنتجها الصناعة، وقلة استيعابه للتقنيات الحديثة، لدليل على عدم التوازن في العلاقة بين الصناعة والزراعة. ويعكس هذا التفكك طبيعة علاقة الصناعة بالزراعة من حيث ظهورها في شكل غير تكاملي، بل هي علاقة استغلال غير متوازن. فبالإضافة إلى استنزاف المركز الصناعي الحضري للموارد الطبيعية المتاحة في المحيط، فإنه يستقطب كذلك الطاقات البشرية، مما ينشئ هجرة مستمرة لليد العاملة، وهو ما يسبب مشكلات اجتماعية بالإضافة إلى تلك الاقتصادية.

ثانيا : المشكلات الاجتماعية

إن الأضرار الاجتماعية الناتجة عن تنمية اقتصادية غير متوازنة كثيرة، إذ تكون الهجرة سببا في فصل العمال عن مناطقهم الأصلية وتركزهم حول المركز الصناعي دون أن يوفر لهم هذا الأخير وسطا اجتماعيا جديدا⁶. فتتعد مشكلات الهجرة لتشمل الريف و المدينة في نفس الوقت.

وينتج عن اكتظاظ بعض المدن بالسكان اختلال في التوازن بين التزايد السكاني وتنمية الموارد الاقتصادية، ليصبح المجال الاقتصادي غير قادر على توفير كل الحاجات التي يطلبها السكان، فتتعدد مشكلات النقل والمواصلات، والتموين والسكن والتعليم والصحة ... إلخ⁷.

وتظهر هذه المشكلات بصفة خاصة في المدن الصناعية الكبيرة، حيث كلما زادت الكثافة السكانية تأزمت الظروف وزادت النفقات والمناعب على المواطنين. وهي عوامل تؤثر سلبا على حالتهم الصحية والنفسية والفكرية، مما يتسبب في انخفاض إنتاجية العمل. وهذه المظاهر تنتشر في الواقع في المدن الكبيرة وعواصم بعض الدول الجنوبية، مثل البرازيل والهند وفي دول أفريقية ومنها الجزائر وإن كانت بأقل حدة مقارنة إلى سابقاتها.

وللهجرة نحو المدن الصناعية أثارها السلبية على القرى والمناطق الريفية أيضا، إذ تنتج تفكير هذه الأخيرة إلى الطاقات التقنية والبشرية، حيث يأمل العمال المهاجرون أن يجدوا في المدن مستوى معيشة لا يتوفر في الريف، فنادرا ما يعودون إلى قراهم. ولا يمكن القضاء على مثل هذه المشاكل إلا بتحسين حالة الأرياف والمدن النائية.

وقد يتم ذلك عن طريق توطيد صناعات تمتص الفائض من العمال، وتكوين مجتمعات جديدة تحبب السكن فيها والعمل في مشاريعها ومؤسستها، وبذلك ينقص الضغط على المدن الكبيرة، ويتشكل نوع من التوازن بين مختلف المجالات الاقتصادية. ويمكن أن نضمن هذا في ظل نظرة جديدة للتخطيط الشامل الذي يشمل حصر الإمكانيات الصناعية للبلد، وتحديد المناطق التي تصلح لإقامة الصناعات المختلفة اعتمادا على الإمكانيات المادية والبشرية، وتوجيه الوسائل المالية والبشرية للقطاع الخاص أيضا، بوسائل الضبط المعنية كالضرائب والمزايا التي يمكن منحها في هذا المجال.

لأنه في ظل التحرر الاقتصادي يتقلص الدور المباشر للدولة، وتحدد وظائفها في المجال الاقتصادي، إلا أن ضمان الرفاهية العامة للمجموع السكاني، لا يعفي هذه الأخيرة من مسؤولياتها. إذ يمكنها التدخل بطرق غير مباشرة كتطبيق سياسة تحفيزية للاستثمارات

الخاصة. حيث من الصعب إقناع أصحاب المشاريع بإنشائها وتوطينها في المناطق غير المصنعة حيث نقص الهياكل القاعدية وضعف المردودية إلا من خلال تقديم ما يعوض هذه الصعوبات. بينما تتميز أجهزة الحكومة الراشدة بالنظرة البعيدة الواسعة التي تتعدى حدود الخسائر والأرباح إلى مظاهر الرفاهية المادية والروحية للمجتمع.

ولا يتم هذا إلا في إطار النظرة الشاملة للإقتصاد والتوجيه الذي تشرف عليه الدولة، وبمشاركة عدة هيئات وجهات، مثل أرباب العمل والنقابات وكذا هيئات البحث العلمي التي تقدم النظرة المستقبلية للاقتصاد الوطني وتقتصر السياسات والحلول في شكل تنبئي. للتمكن هكذا من توجيه النشاط الاقتصادي نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وضمان مستوى معيشة متزايد لجميع أفراد المجتمع، عن طريق الجمع بين إجراءات التنمية القطاعية والإقليمية في نفس الوقت.

في هذه النقطة تجدر الإشارة إلى أن هناك أكثر من رأي في الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، فيذكر ⁸ JP Dormois أن ما تم في فرنسا من تحكم صارم في الاقتصاد في القرن التاسع عشر، كان مصدرا للحد من تطور الاقتصاد. في حين أن متابعة المصلحة الخاصة في الاقتصاد الأنجليزي ولنفس الفترة، جعل من اقتصادها في نهاية نفس القرن من أعلى مستويات المعيشة في أوروبا.

الفقرة الثانية: التكامل الاقتصادي القطاعي

إن نجاح عملية التكامل موقوف على عملية التصنيع ومدى التقدم في إنجازها، ويتوقف نجاح كل مشروع صناعي على وجود عدد من المنشآت المتصلة بنشاطات تزوده بالمواد الأولية والطاقة والسلع الوسيطة، ومنشآت تحويله تعيد تصنيع منتوجاته، وتكفل له تسويقها، ولذلك وجدنا "اندي مرشال"⁹ يلاحظ أن المفهوم المستخدم للدلالة على التكامل الاقتصادي في مراجع الاقتصاد السياسي إلى غاية الستينات، يعني ذلك التمرکز الصناعي الأفقي الذي يحقق أو يستهدف تحقيق ادماج عدة مؤسسات من مختلف مراحل الإنتاج وهو التكامل التقني.

أولاً: التكامل الاقتصادي التقني

تساعد الاهتمام بالنشاط الاقتصادي من حيث هو النشاط القادر على تحويل الهياكل القاعدية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على ضوء آثار الجر الصناعية، واتسعت اهتمامات الدراسات الاقتصادية بالنمو التصاعدي للقوى المنتجة، على أساس أنه قانون

تطور المجتمع البشري. ومن ثم كانت الأهمية الدائمة لدراسة العلاقات المتبادلة بين نمو القوى المنتجة وطبيعة العلاقة الإنتاجية، والنظر بعين الاعتبار إلى المزايا المحصلة من توسيع حجم الإنتاج بالمقارنة إلى تكلفته، والعمل باستمرار على تحسين الكفاءة الإنتاجية لكل القطاعات، بغية المحافظة على مستوى الإنتاج القادر على إشباع حاجات المواطنين.

ويتطلب التوسع في الإنتاج تحسين أداء العمليات الإنتاجية والطرق التنظيمية ورفع مستوى كفاءة الوظائف الإدارية والتمويلية، مع إدخال التقنيات الحديثة. كما يقتضي تحقيق تناسب بين القطاعات الإنتاجية يظهر في تناسق التبادلات، بالإضافة إلى تحقيق تناسب تقني واجتماعي، يظهر في اختيار التقنيات والهياكل الاجتماعية الكفيلة بتحقيق هذا الهدف.

ولهذه الأسباب لجأت سياسات التنمية الحديثة إلى البحث والتجسيد للتكامل الاقتصادي بين مختلف القطاعات الإنتاجية. ويمكن تصريف مجهوداتها نحو تحقيق التكامل بين القطاعات: تكامل أفقي، وأخرى نحو تحقيق التكامل داخل القطاعات: تكامل رأسي.

1 - التكامل الأفقي

هو عبارة عن ضم عدد من المصانع في مرحلة الإنتاج للحصول على مدى تشغيل كبير لعملية معينة أو مجموعة من العمليات¹⁰. ويحدث هذا النوع من التكامل في القطاعات الصناعية خاصة، وفي قطاع الخدمات كتكامل شركات النقل. ويعتمد هذا النوع من التكامل على جملة الموارد الطبيعية، وخصائص البيئة الاقتصادية التي تختلف من إقليم لآخر وداخل البلد الواحد. فيتخصص كل إقليم بتنمية الصناعات الأكثر ملاءمة لظروفه الجغرافية والاقتصادية، وبذلك يتخصص القطاع في إنتاج واستغلال الموارد المتوفرة في عين المكان، بحيث يكون هذا التخصص دافعا للتبادل التجاري مع الأقاليم الأخرى التي تخصصت بدورها في إنتاج سلع أخرى.

وهكذا يتم تدعيم الترابط بين كافة القطاعات الإنتاجية. وفي هذا المجال فقد كان قطاع الخدمات في إنجلترا يمثل نسبة 50% منذ 1910، وقد لعب هذا القطاع، وخاصة التجارة والنقل فيه، دورا مهما في تطور الاقتصاد الإنجليزي في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.¹¹

ويتطلب رفع مستويات الإنتاج وتحسين التبادل بين كافة الفروع الإنتاجية المتخصصة في الاقتصاد الوطني تطوير مستويات استخدام الموارد المالية والبشرية المتاحة، مع توظيف الإمكانيات العلمية والتقنية المتوفرة لدى البلد. وهكذا فإن البحث في رفع مستوى

الرفاهية الاقتصادية للمواطنين عن طريق الزيادة في مستوى الإنتاج وتحسين نوعيته، يعني البحث في كفاءات تحصيل الدقة في هياكل الإنتاج وإتقان الطرق الإنتاجية. ويتم ذلك عن طريق التخصص الإنتاجي الدقيق أكثر فأكثر والذي يظهر في التكامل الرأسي.

2 - التكامل الرأسي

وهو ذلك التكامل الذي يكون داخل كل قطاع، وهو عبارة عن "ضم عدد من المصانع في مراحل إنتاج متتابعة في نفس الصناعة"¹²، ومثل ذلك ما تقوم به شركة الحديد والصلب للحصول على الموارد من المواد الأولية، فتدمج عمليات استخراج الخامات مع عمليات الفحص والفصل، وتجمع أفران فحم الكوك مع أفران الصلب في بقعة واحدة تحت مراقبة واحدة، وذلك بخلاف الطريقة التقليدية التي كان يتم فيها الفصل بين الحديد والصلب.

ويظهر هذا النوع من التكامل بشكل ملحوظ في البلدان الأكثر تصنيعاً، إذ ليس على الفرع الصناعي أن ينتج كل ما يحتاج إليه من مستلزمات صناعية، إنما يكتفي بصنع بعض السلع وتبادل نصيب منها مع بقية الفروع لجلب ما يحتاجه لإعادة إنتاجه. وبعبارة أخرى فإنه ليس من الضروري إنتاج كل ما يتطلبه إنتاج سلعة معينة من تجهيزات وخدمات في عين المكان، بل من المستحسن توزيع هذه الصناعات على كل الفروع الإنتاجية بأفضل طريقة ممكنة، ثم قيام مختلف الوحدات بتبادل المنتجات المتخصصة في صنعها.

و بهذه الطريقة يتم استخدام كل طاقات المنطقة في صناعة المنتجات النهائية مع إتقان عملية الإنتاج كما وكيفا، و هو الأمر الذي سمح بالسيطرة الكلية على التقدم التقني.

إن بعض الدول الصناعية مثل السويد و سويسرا تمكنت من إقامة صناعات هامة و من رفع مستوى معيشة شعوبها بفضل حجم السوق، زيادة على عوامل أخرى مثل الاستقرار السياسي و ارتفاع مستوى التنظيم الاقتصادي، و الاجتماعي و انتشار التعليم و حرية تحرك رؤوس الأموال و اليد العاملة، كل ذلك كان له تأثير كبير على ما حققته هذه الدول من نمو صناعي.

وحجم السوق لا يعني الأسواق المحلية وحدها بل يعني كذلك الأسواق العالمية التي تفتح أبوابها للسلع المتوجهة، و لاشك أن العامل الأساسي الذي له أهمية خاصة في فتح هذه الأبواب والإقبال على السلع المنتجة هو التخصص الإنتاجي المؤدي إلى الإتقان والجودة

العالية. لذا فإن الدول الصناعية تعمل اليوم جاهدة لكي تحقق درجات كبيرة من التخصص الإنتاجي الأمر الذي يتيح لها مكانة قلما نجد لها مزاها في الأسواق العالمية.

وعليه فإن التخصص بمظهرية الأفقي والرأسي يحقق التناسق بين القطاعات الاقتصادية والانسجام في نموها على كل المستويات بالإضافة إلى تحقيق مزايا تنافسية، وذلك هو مطلب سياسة التكامل الاقتصادي في ظل ظروف الانفتاح على شروط العولمة الجديدة.

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات التشابكية بين الوحدات الاقتصادية منها ما يكون ذا آثار أمامية ومنها ما يكون ذا آثار خلفية.

ثانيا : أشكال التكامل القطاعي

تحدث العلاقات التشابكية بين القطاعات المختلفة، تأثيرات هامة على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فكما يلاحظ "فرانسوا بيرو" يوجد شكلين من التأثيرات¹³.

ويحدث الشكل الأول من التأثيرات المتبادلة بين القطاعات الإنتاجية، عند زيادة الطلب الإضافي على مختلف القطاعات، حيث تشهد منتوجاتها تصريفا سهلا وسريعا ويطلق على هذا النوع من التأثيرات: التأثير الخلفي.

أما الشكل الثاني من التأثيرات فينتج عن الوافرات الإنتاجية، التي تسمح بسهولة التمويل المباشر وغير المباشر للقطاعات وللمواطنين. ويتم ذلك بفضل تغيير مستوى النشاط الاقتصادي وتحسين الإنتاجية الناتجة عن توطيد العلاقات التشابكية بين القطاعات المختلفة ويطلق على هذا النوع من التأثيرات: التأثير الأمامي.

1 - التكامل الخلفي

تحتاج التنمية إلى موارد وافرة ورؤوس أموال كبيرة، لضمان التوسع والتنوع في الإنتاج، وقد لا تقدر المشاريع الصغيرة أو الجديدة على توفير هذه الشروط بصفة عادية، في حين تتمكن الشركات الكبيرة ذات الشهرة الواسعة، والوظيفة المركز من تحصيلها بسهولة، فهي أقدر على تحصيل شروط النمو بشكل أفضل مما يمكن للمؤسسات الصغيرة منفردة رغم ما لهذه الأخيرة لمزايا في جوانب أخرى يجب الاستفادة منها نفس الوقت مثل سهولة الحركة وتغيير النشاط وعدم ثقل الموارد الموفرة لنشاطها.

وعليه فإن إدماج المؤسسات المتعددة وتكتلها في شبكة واحدة كبيرة أمر من شأنه أن يوفر لكل منها شروط التنمية ويضمن له الاستمرار في إطار التكامل الاقتصادي.

و في هذه الحال يمكن تعزيز هذا التكامل بالتوفيق بين سرعة التنظيم الإداري وسرعة نمو أحجام المؤسسات، فتنتمتع الوحدات الإنتاجية بمزايا مشتركة في الأبحاث الجوهرية وإيجاد الحلول العلمية للمشكلات الفنية التي تعترض سبيلها، إذ يمكن استخدام خبرات عالية في بحث بحوث التنمية والتطوير في مجالات الاكتشاف والتجديد، وفي إيجاد الحلول التي يتعذر على المؤسسة الفرد أن تصل إليها. وبذلك تشترك وتستفيد القطاعات من المزايا الناتجة عن استعمال قوة عمالية ممتازة الخبرة، ويتيسر لها من مقومات التنمية ما كان يتعذر في حالة عدم التكامل، كما ينتظر أن يكون لمنتجاتها تصريفا واسعا لما تتميز به من جودة وأسعار معقولة. وذلك ضمن الشكل الثاني من التأثيرات التي ينتجها التشابك القطاعي والذي يعرف باسم التكامل الأمامي.¹⁴

2 - التكامل الأمامي

إن ضمان التسويق السليم للمنتجات لا يقل أهمية عن عملية الإنتاج نفسها، لذا نجد الشركات الكبرى تسعى إلى اكتساب مزايا تنافسية عن طريق تحسين صورتها واكتساب شهرة خاصة. علما إن ذلك لا يتحقق إلا عن طريق ضبط الإنتاج وتحسين نوعيته وكذلك عن طريق التحكم في وسائل التوزيع.

وقد أدت هذه الأسباب إلى قيام حركات تعاونية للتسويق، حيث تقوم وحدات السوق المشتركة المعنية، بتزويد مجال التعاون بسلع ذات علامات خاصة تضمن تصريفها بأسعار مفيدة وهي ميزة قد لا تحصل عليها المشاريع الفردية.

فالغرض من التكامل الأمامي هو الحصول على أسواق و منافذ لتصريف الإنتاج باقل تكلفة، وغالبا ما يكون هذا التكامل في الصناعات التي تتنافس في منتوجات نهائية على أساس السعر والنوع، وقد يحدث هذا التكامل أيضا في الحالات التي تمكن من الحصول على وفورات إنتاجية كبيرة، عن طريق التشغيل الكامل لكافة الطاقات الإنتاجية. وعليه يكون من بين مقومات ودوافع التكامل الأمامي توافر طاقات إنتاجية تمكن من إنتاج هائل وسهل التصريف.

وفي الحقيقة توجد دوافع كثيرة تساهم في إقامة التكامل الخلفي والأمامي. والحصول على مزايا المتبادلة بين القطاعات والامتيازات التي تتوفر في إطار الاندماج والتكامل

الاقتصادي، هي التي تدفع إلى إقامة علاقة التكامل بين القطاعات المختلفة لكل البلد. وقد يتجاوز إطار التكامل البلد الواحد ليشمل عدة قطاعات في أقطار مختلفة كالذي يحدث في الاتحاد الأوروبي. غير أن التنمية القطاعية تجد بعض الصعوبات عند ظهور المشكلات التي تنتج عن النمو غير المتوازن بين القطاعات والبيئة المحيطة بها. وهو ما يدفع السياسات الاقتصادية إلى الاهتمام بالآثار الخارجية للصناعات في اتجاه تطويعها للأغراض التنمية المستدامة.

الفقرة الثالثة : التكامل الاقتصادي الإقليمي

كانت النظريات الاقتصادية التقليدية، إلى وقت قريب، تهتم بتنظيم الإنتاج لمجموعة من الموارد المعينة و بتوزيع المنتوجات. و أهملت الدراسات الخاصة بالمجال الاقتصادي، مما أدى إلى تأخر بروز نظرية خاصة بالتوطن الصناعي. ما عدى بعض الجهود التي بذلت في سبيل إعداد مقاييس لترشيد اختيار الموقع الأصلح لإنشاء صناعة معينة¹⁵. ولم تكن معظم الدراسات السابقة تجرى بشكل مفصل، بحيث تمكن من ترجيح بعض المواقع عن البعض الآخر بناء على ما تتمتع به من مزايا نسبية هامة، أو ما ينتج عنها من آثار الجر الايجابية على التنمية، بل اقتصرت على بعض المقاييس التي تتحكم في توزيع الصناعات في وقت معين، حيث بعد حقبة زمنية تبدأ تظهر مشكلات التوطن الصناعي.

أولا : نشأة الاهتمام بالمجال الاقتصادي

اهتمت الدراسات الاقتصادية بالأبحاث الجغرافية والبشرية نظرا للترابط الوثيق الموجود بين هذه المجالات، فاتجهت الجغرافية الاقتصادية إلى دراسة الظروف الفيزيائية للنشاط الاقتصادي انطلاقا من طبيعة الأرض وخصائصها الظاهرة والباطنية، وهي تهتم كذلك بكيفية توزيع هذه المعطيات بين الدول، ودخل القطر الواحد بين أقاليمه. كما تناول الاقتصاد السياسي دراسة التقنية الكمية والتحليل النظرية التي تعالج كفاءات تحويل ومضاعفة الثروات الطبيعية وتسهيل استغلالها وتداولها. وفي هذا المجال تتصف دراسات الاقتصاد الكلي بعدم الدقة في التحليل، بناء على الخطأ في استخدام المعلومات مجملة على المستوى الوطني، فالمجاميع الاقتصادية الكلية توجي بأنه ليس هناك سوى وحدة متجانسة في حين توجد وضعيات متفاوتة مع فروق كبيرة بالنسبة للمعدل المعلوم.

فحسب عبارة "هيرشمن" : لكل بلد شمال وجنوب، يشهد الشمال تراكما في التنمية في حين يعيش الجنوب في فقر مستمر¹⁶.

أما "دروبرنيس" فهو يستعمل عبارة الساحل والداخل، ويلاحظ أن أغلبية مناطق العالم الثالث، مهما كانت درجة تخلفها، تجد على سواحلها بوادر التنمية التي لا تعرف الأقاليم الداخلية لها سبيلا، وذلك ما تبديه مظاهر التنمية في بلدان المغرب أو بلدان إفريقيا الغربية أو جنوب شرقي آسيا.

وقد اتجهت السياسة الاقتصادية إلى الاهتمام المتزايد بالبعد المجالي وإدماجه في التحليل الاقتصادي. نشأ هذا الاهتمام أولا مع النظرية الاقتصادية للتوازن العام عند الكلاسيكيين الجدد في شكل نموذج للبحث عن نظرية للتوازن المثالي، إلا أن ذلك لم يتعدى مجرد الأخذ بعين الاعتبار لآثار طول المسافات على كلفة النقل وبالتالي على تكاليف الإنتاج.

وأخذ هذا الاهتمام يتزايد تدريجيا حتى أصبح من المعلوم أنه إلى جانب المجال الجغرافي يوجد مجال اقتصادي مكون من وحدات مقعدة ومتداخلة، مثل العائلات والشركات، والجماعات المحلية والتجمعات الإقليمية... إلخ¹⁷.

لقد أصبح من الضروري اليوم إدخال عامل المجال الجغرافي في النظرية الاقتصادية ودراسة مختلف العناصر التي تكونه وتميزه، كما أنه لم يعد من المنطقي اتخاذ الاقتصاديات الوطنية أو الإقليمية كوحدة متجانسة، بل لا بد من دراسة كل منها في بنيتها الخاصة، ومعالمها المميزة وتعيين نقط التمرکز بها، الأمر الذي يسمح فيما بعد بتحديد الطرق الكفيلة بتنمية النشاطات المختلفة بها.

ومن جهة أخرى فقد ظهرت كتابات فيما يسمى "التاريخ الاقتصادي الحديث"، حيث اهتمت أكثر بالجانب الكمي للعملية الاقتصادية، وتطبيق النظريات الاقتصادية في دراسة التاريخ. وأظهرت العديد من النتائج المفيدة والمهمة في هذا الإطار، باعتبارها دراسات اقتصادية للتاريخ من طرف اقتصاديين¹⁸.

لقد سبقت الإشارة إلى أنه أصبح من مهام السياسة الاقتصادية للدول النامية العمل على الاستخدام لأمثل لكافة الثروات الطبيعية والبشرية. وتجدر الإشارة أيضا إلى اهتمام الدول المتقدمة بهذا الجانب، فقد استفادت الدول الصناعية من التطورات السياسية والاقتصادية

التي نشأت في الفترة ما بين الحربين العالميتين بما فيها الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 ، وما بعد هذه الأحداث.

فلم تعد هذه الدول تعتمد على ثرواتها المحلية فحسب، فاتجهت نحو استغلال موارد الدول المجاورة والبعيدة تحت مظلة التبادل الثقافي في المستعمرات سابقا، وتحت مظلة العولمة وضرورة الانفتاح الاقتصادي في " المشتلات الحديثة ".

ان المستعمرات السابقة وان حصلت على استقلالها السياسي، الذي تزامن وانسحاب القوات الأجنبية من أراضيها، لا تزال إلى اليوم تناضل من أجل إفتكاك استقلالها الاقتصادي لوقوعها تحت وطأة المديونية الخارجية، وانعدام قدرتها على استغلال خيراتها بنفسها.

وفضلا عن ذلك فان اتجاه التبادل التجاري بين الدول المتقدمة والدول النامية يبين انعدام تكافؤ الفرص والنتائج. ففي حين تقوم هذه الأخيرة بتصدير المواد الأولية لصناعات الدول المتقدمة دون القدرة على إنتاج تقنيات استخراجها، أو تحويلها، أو التحكم في أسعارها. تقوم الدول الصناعية بتصدير منتجات الاستهلاك أو الاستعمال النهائي دون نقل لتكنولوجيا استخدامها.

إن مثل هذه المبادلات تعمل على تكريس تبعية الوحدات الاقتصادية الموطنة بالدول النامية إلى الصناعات الكبرى في الدول المتقدمة، وهو ما يعكس انعدام الظروف الأولية والشروط الأساسية لإحداث تنمية بتلك الدول.

ومن جهة أخرى فإن التزايد السكاني، والضغط الاقتصادي الناجمة عن المطالب الاجتماعي المتعددة، يدفع الدول لإعادة النظر في جميع أشكال التعمير والتوسع السكاني، ولهذه الأسباب أخذ الاهتمام بالتخطيط الإقليمي يزداد توسعا وازدادت الرغبة عند الجميع في تبني التخطيط الاجتماعي والعمراني إلى جانب التخطيط القطاعي. وذلك رغم اختلاف السياسات الوطنية في تعريف الإقليم بناء على معطياتها البيئية وظروفها الخاصة.

ثانيا : تعريف المجال الاقتصادي

تقتضي الدراسة الاقتصادية للإقليم مبدئيا تعريف المجال المعني ورسم حدوده. فالإقليم يتميز باتساع رقعته، وثرواته، ونشاطاته البارزة، وقوة جاذبيته للقوى الإنتاجية. ويمكن تحديد هذه المعايير في الهياكل الإدارية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

وغالبا ما يكون التمييز بين مختلف أقاليم البلد الواحد، بناء على معايير إدارية سدا لأغراض سياسية أو اجتماعية، فيكون الإقليم بمثابة الوحدة الإدارية.

وللتقسيم الإداري مزايا يكمن أهمها في سهولة تنفيذ التوجيهات والبرامج أو المخططات بعد وضعها حسب متطلبات الإقليم، إذا يعتمد التخطيط على معلومات متفرقة وإحصاءات متعددة. وقد تعودت الدول جمع الإحصاءات الخاصة بها على أسس إدارية وهي المرحلة الأولى في طريق وضع الخطط الإقليمية.

وقد يتفق التقسيم الإداري مع التقسيم الطبيعي للمجالات الاقتصادية، حيث يتميز الإقليم بطبيعته ومعطياته الكونية، فيكون عبارة عن وحدة جغرافية منسجمة. وغالبا ما يصاحب هذا التقسيم الجغرافي تقسيم اجتماعي، نظرا لارتباط الإنسان بالطبيعة ودوام تعامله مع معطياتها، فيتميز الإقليم في هذه الحال بوجود انسجام، وتجانس اجتماعي وثقافي بين سكانه.

وحين يوجد هذا التجانس وتوجد مطابقة العوامل الاجتماعية للعوامل الاقتصادية، فإن ذلك من شأنه أن يكون مجالا اقتصاديا متميزا وأساسيا لعملية التخطيط والتنمية الإقليمية. ويكون الإقليم في هذه الحال عبارة عن وحدة اقتصادية، بحيث يوجد شبه تكامل اقتصادي بين الموارد الطبيعية والبشرية تجعله يتسم بنوع من الاكتفاء الذاتي. وهذا التعريف للمجال هو الأكثر شيوعا، والذي يميل الاقتصاديون إلى اتخاذه قاعدة للتخطيط الإقليمي.

لكنه غالبا ما يتعذر توفر هذه المقومات مجتمعة في مجال واحد، ولتسهيل عملية التخطيط الضروري للتنمية الإقليمية يجمع المخططون بين ما أمكن من صفات التجانس الطبيعي والاجتماعي والإداري ليجعلوا منها مجالا اقتصاديا متميزا، فيكون المجال في هذه الحال وحدة تخطيطية يتم فيها الجمع بين صفتين على الأقل من المقومات المذكورة أعلاه. ويكون ذلك مع مراعاة سهولة تحصيل البيانات الاقتصادية والمعلومات الإحصائية مجزأة حسب التقسيم الإداري ليتيسر إعداد الخطة وتنفيذها. وطبيعي إذن أنه كلما تجمعت هذه المقومات في المجال كان الإقليم متميزا، وبالتالي كلما كان التخطيط أيسر وكان تنفيذ الخطة أسهل.

وعليه فإن التمكن من تحديد المجال الاقتصادي الإقليمي يعد شرطا أساسيا وأمرًا ضروريا لدراسة بنيته ووسائل تنميتها، كما يمكن ذلك من دراسة التبادلات بين أقاليم

القطر الواحد، ومنه لبحث في طبيعة العلاقات التكاملية الإقليمية ضمن المجال الاقتصادي الوطني.

ثالثاً: التكامل الإقليمي

هناك ثلاثة عناصر رئيسية لدراسة المجال الاقتصادي وهي: المكان، المجتمع، والعمل¹⁹، وهي في الواقع عناصر متداخلة يؤثر بعضها في البعض الآخر.

ويمكن إظهار جميع الارتباطات الممكنة بين هذه العناصر في مجموعة البحوث والدراسات المحددة للمعطيات والخرائط التي تعطي الصورة المتكاملة لظروف الإقليم، والتي تمكن من معرفة مشكلاته التنموية، وبالتالي رسم خطط التنمية الإقليمية المناسبة.

وتمثل الخطة الإقليمية اقتراحات للاستغلال الأمثل للموارد مع تحديد المناطق الصالحة لها، بالإضافة إلى اقتراح التوزيع الكمي والكيفي للسكان بين مختلف الأنشطة الإقليمية. ويكون ذلك على أساس القدرة العمرانية للإقليم من جهة النظر الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية. كما تقترح الخطة أماكن توطيق الصناعات مع توضيح شبكة المواصلات ومختلف البنى الأساسية الضرورية.

إن التخطيط الإقليمي يمكن من إيجاد أنسب البيئات الصالحة للتجمع السكاني، وأنسب الطرق لاستغلال الموارد، وأنسب الأماكن للتوطن الصناعي، فهو كما تشير إليه "عبارة" بشاره" عبارة عن منهج للتوزيع الإقليمي للمشروعات الواردة في الخطة الشاملة للدولة بطريقة متناسقة لتخصيص المكان المناسب لكل مشروع داخل الأقاليم المختلفة وكذلك توزيع المشروعات داخل الإقليم الواحد بطريقة متناسقة²⁰.

ومن هنا يكون للتكامل الاقتصادي الإقليمي معنيان²¹، يعني أولهما: السعي في زيادة حجم التبادلات بين الأقاليم والمراكز الحضرية، والتي بدورها تؤدي إلى تقسيم إقليمي معقد للعمل. ويعني المفهوم الثاني: نشر قاعدة موحدة للحياة الاجتماعية في بناء العناصر المادية والثقافية بصفة شاملة ومتوازنة على مستوى كل أقاليم البلد الواحد.

فعملية التكامل الاقتصادي على مستوى البنية الإقليمية هي تلك العملية التي تجعل كل قطاع يبذل كافة جهوده ويستخدم جميع إمكانياته لتلبية حاجات القطاعات الأخرى، والتي بدورها تستجيب لمتطلبات التنمية الشاملة داخل الإقليم وخارجه²². وبفضل التخصص القطاعي والإقليمي، يتم إنشاء شبكة اقتصادية منسجمة ومتماسكة، تضم جميع فروع

القطاعات الكائنة في مختلف الإقليم الوطنية، وحسب مستوى الانسجام ومدى التناسق بين مختلف الوحدات تتحدد درجة التكامل الاقتصادي الوطني.

إن الوصول إلى إقامة اقتصاد متكامل، عملية معقدة تستغرق حقبة زمنية طويلة. وتتطلب جهودا كبيرة لإرساء القواعد الأساسية لإقامة اقتصاد متوازن النمو، قادر على إشباع الحاجات المتزايدة للسكان. وعليه فإن تحقيق عملية التكامل يتم على مراحل متتالية، يتم في كل مرحلة منها توسيع شبكة التبادلات الاقتصادية وزيادة حجمها بين مختلف الوحدات القطاعية والإقليمية.

ويرى "د. دوبرنيس" أنه يمكن ضمان هذا التوسع مع الحفاظ على التطوير المتوازن لكافة الفروع عن طريق "مركز إنعاش التصنيع"²³. وهو المركز الذي له القدرة على النقاط آثار التصنيع، وهي غير فعالة فيقوم بتقويتها وإعطائها فاعلية أكثر، ثم يعيد نشرها على المحيط المجاور، وبالتالي فإن لهذا المركز دورا مزدوجا في المكان والزمن. ففي المجال الاقتصادي يعمل المركز على التخفيف من وحدة التناقضات الناشئة عن طول المسافات الفاصلة بين الوحدات الاقتصادية، فيقوم بأداء الوسيط الذي يلتقط آثار التصنيع فينميها قبل أن يعيد نشرها بشكل متوازن بين مختلف الوحدات.

ويمكن أن تؤدي هذا الدور صناعات متوسطة الحجم مثل الصناعات التحويلية أو التركيبية، وهي المؤسسات التي تتولى عملية إنشاء وتنمية الصناعات المختلفة عبر مراحل، لتكمل ادوار الصناعات الموجودة، وتهيئ المجال لتوطين صناعات أخرى لتكملها. وهكذا أيضا يظهر كورس مركز الإنعاش من حيث البعد الزمني، فهو يعمل على تحضير وتهيئة المحيط لتوطين صناعات جديدة لبدء مرحلة موالية في عملية التنمية، بغية تحقيق شبكة صناعية واسعة ومتكاملة.²⁴

وفي حالة وجود صناعات موزعة بشكل غير حسن، أو مواجهة نحو الخارج فإن إعادة توازنها أو إدماجها وتوجيهها نحو الداخل، أمر يكون من مهام مراكز الإنعاش للتنمية،²⁵ أو بعبارة أخرى فإن التنمية المنسجمة تعني إنشاء مراكز جديدة حسنة التوازن جغرافيا، بحيث تتمكن من إعادة توازن شبكة الإنتاج والتوزيع، على المستويين الإقليمي والوطني، وتعمل على إعادة توجيه الوفرة الخارجية نحو تكوين النسيج الصناعي المحلي وزيادة كفاءته. وبهذه الطريقة يتم إدماج الأعمال القطاعية "التخطيط القطاعي" في الإجراءات المجالية "التهيئة العمرانية"²⁶.

الخاتمة

تتيح عمليات التكامل الاقتصادي للمؤسسات فرصاً ثمينة للتنسيق وتقليص عدد النشاطات المماثلة، وبذلك يمكن تحقيق وفورات إنتاجية وتخفيض في مستويات التكاليف. ولعل الأهم من ذلك هو ضمان إحداث نسيج صناعي متشابك، تتم من خلاله نشر الآثار الايجابية للتنمية الاقتصادية. لكن في ظل هيمنة الشركات الدولية على الأسواق العالمية بدا أن مؤسسات الدول المتخلفة تتجه نحو الاندماج في تلك الشركات الساعية إلى تكوين احتكارات عبر القارات.

في ظل هذه الظروف يكون سعي السياسات الاقتصادية للدول النامية نحو إعادة إدماج نشاطاتها، وإحداث التكامل بين وحداتها الاقتصادية، ضرورة حتمية لتعبئة الآثار الخارجية للتنمية الاقتصادية، في إطار البحث عن منهج للاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية عن طريق التخصص الإنتاجي والاستخدامي. ودون هذا الشرط فإنه لا يمكن استغلال المزايا الفنية للقطاعات المختلفة ولا المزايا الطبيعية للأقاليم المتنوعة، وتظل ثمرات المجهودات التنموية تتسرب نحو الخارج، بينما تظل مختلف المناطق المحلية تعاني الحرمان وتشكو ويلات التخلف.

الهوامش

¹ سمير التتير: التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت 1978.
² محمود الحمصي: خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980.

³ FRIEDMAN : urbanisation et développement national ; étude comparée , revue du tiers monde n° 45 ; janvier – mars, 1971 .

⁴ PEROUX, F.: économie du 20^{ème} siècle ; PUF PARIS, 1969.

⁵ تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقارير حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي، نصف سنوي.

⁶ PEROUX. F. OP CIT.

⁷ مقيدش محمد: حول بعض النتائج السلبية للتنمية القطبية: حالة المنطقة الصناعية لارزيو الكراس الجغرافي للغرب، خاص بملتقى التنمية والتهيئة المجالية – الجزائر رقم 5-1980.

⁸ -J. P. DORMOIS, L'économie française face à la concurrence britannique à la veille de 1914, ed. l'Harmathan , Paris, 1997.

⁹ MARCHAL. A.: L'intégration régionale ; PUF, PARIS, 1961.

¹⁰ عبد الغفور يونس: التنظيم الصناعي وإدارة الإنتاج دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة 1967.

¹¹ J. P. DORMOIS, op. cit. p-p.211-221.

¹² PEROUX. F. OP. CIT.

¹³ -Ibid.

¹⁴ -لاكثر توسع في هذا الموضوع أنظر: بهدي عيسى، استراتيجيات وملامح انشاء المؤسسات الشبكية، دكتوراة دولة، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و ع. التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

¹⁵ LAJUGIE F., DELFAUD.P., LACOUR.C.: espace régional et aménagement du territoire ; DOLLOZ, PARIS, 1985.

¹⁶ DESTAIN G. DE BERNIS : industries industrialisantes et contenu d'une politique d'intégration régionale ; revue économie appliquée I.S.E.A. tome 21, n° 3-4, 1966.

¹⁷ MARCHAL A. : système et structures économiques, PUF PARIS, 1969.

¹⁸ -R. ROLLINAT, la nouvelle histoire économique, ed. Liris Paris, 1997, cité par : R. Brasseul : analyse bibliographiques d'ouvrages en histoire économique, revue Région et développement, n° 11, 2000.

¹⁹ عيادة بشارة : المدخل إلى التخطيط الإقليمي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر القاهرة، 1966 ص 45.

²⁰ - نفس المرجع السابق.

²¹ ALLAOUI : localisation industrielle et problèmes d'aménagement du territoire en ALGERIE, mémoire de DES, I.S.E. ALGER 1986.

²² محدد فرحي: دور المحروقات في التنمية المحلية لولاية ورقلة وفي تحقيق التكامل الاقتصادي الوطني. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1990. ص. 60.

²³ DEST.N.G. DE BERNIS, OP. CIT.

²⁴ -للتوسع أكثر في موضوع تأثير العوامل المختلفة على التطور الجغرافي وأثره على التنمية، يمكن النظر إلى

F.BELLONE et M-A. MANPERINS, nouvelle économie géographique et dynamique de l'innovation : une relecture de configurations centre -périphérie, revue :Région et développement n° 11-2000.

²⁵ - هناك دور جد مجدد لعدة عوامل في التنمية المتكاملة في حالة البلدان النامية وارتباطها باقتصاد دول أخرى في إطار العولمة، وما للتداخل بينها سواء من خلال نقل التكنولوجيا أو عوامل أخرى مثل تخفيض رسوم الجمارك... وللتوسع في هذا أنظر:

A-H. Andrieu : intégration régionale, effets frontières et convergence ou divergence des économies en développement, région et développement, n° 17, 2003.

-X. RICET : Nouvelle économie de marché et stratégie des firmes multinationale, Région et développement, n° 16-2002.

²⁶ PHILIPPE AYDALOT : dynamique spatiale et développement inégal , ed économica , 1976